الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقنوات خلق الوظائف وتهديمها في الدول المضيفة

هشام ريغي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

تعتبر زيادة حجم التوظيف والتقليص من البطالة أحدا الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها جميع دول العالم. ويُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل اقتصاد مفتوح، أحد الحلول لبلوغ هذه الأهداف. ومن أجل هذا، تتنافس الدول المضيفة على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات. وعلى الرغم من مساهمة تلك الاستثمارات في خلق وظائف في الدول المضيفة من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، إلا أنها من جهة أخرى ، تسهم في إلغاء وظائف أخرى من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة أخرى.

الكلمات المفاتيح: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الشركات المتعدية الجنسية، التشغيل، البطالة.

Résumé

Créer de nouveaux postes d'emploi et réduire le chômage sont des objectifs que beaucoup de pays tentent d'atteindre. D'autre par, encourager les investissements étrangers directs, dans le cadre d'une économie ouverte, est l'un des moyen qui permettent d'atteindre cet objectif, ceci explique pourquoi les pays hôtes rivalisent à attirer plus d'investissement. Les investissements étrangers contribuent à la création de nouveaux postes d'emploi à travers des canaux directs ou indirects mais détruit d'autre part d'autres postes.

Mots clés : Investissements directs étrangers, Sociétés multinationales, Emploi, Chômage.

Abstract

Creating new jobs and reducing unemployment are some of the main goals that all countries attempt to achieve. Encouraging foreign direct investments, in an open economy, is one way to achieve this goal; this explains why countries compete to attract more investments. Although foreign investments contribute, through direct and indirect canals, to create new jobs, they destroy, in contrast, other jobs through other direct and indirect canals.

Keywords: Foreign direct investments, Multinational companies, Employment, Unemployment.

مقدمة:

أصبح الاقتصاد العالمي اليوم يتسم بحركية كبيرة في إطار العولمة الجارية اليوم. فلقد أصبح تحرير التجارة والتدفقات المالية والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين أهم السمات التي أصبحت تميز المشهد الاقتصادي في العالم اليوم. ولقد حضي ازدياد التدفقات المالية باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين ومن بين أهم تلك التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Foreign direct investment)، فلقد شهدت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا في السنوات الماضية نتيجة لعدة عوامل أهمها عمليات تحرير حسابات رأس المال في إطار الاصلاحات التي باشرتها الكثير من الدول. وبالرغم من المزايا التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تدفع الدول إلى التنافس على إستقطابه، فإنه يحمل في طياته أيضا الكثير من المخاطر. ولقد ترافقت زيادة تلك التدفقات مع تفاقم بعض المشاكل ومن بينها مشكلة البطالة. فكون البطالة لا تحمل فقط انعكاسات اقتصادية واجتماعية فقط بل حتى سياسية وأمنية جعلها تحظى باهتمام كبير من طرف أصحاب القرار للبحث عن أهم الاسباب التي تدفع إلى زيادة مستوياتها، وهنا كان بحث انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كونه يمثل نسبة هامة من التدفقات المالية، على مستويات التشغيل والبطالة أمرا مهما .

ففي ظل تسابق وتنافس مختلف دول العالم وخاصة النامية منها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياها كزيادة مستويات التشغيل والتقليص من البطالة خاصة في ظل ارتفاع مستويات البطالة في الكثير من تلك الدول، فإنه يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ماهي مختلف القنوات التي تُخلق وتُلغى من خلالها الوظائف عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة؟"

وسوف نحاول بحث هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

1.مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

2.واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم.

3.نظرة حول مستويات التشغيل والبطالة في العالم.

4.دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل والتقليص من البطالة.

1 – مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر "هو استثمار يقوم به أحد المقيمين في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لكي يسيطر أو يمارس نفوذا كبيرا في إدارة تلك المؤسسة. وهذه الاستثمارات في حصص الملكية وسندات الدين تكتسب أهمية في البلدان المتلقية لأنها توفر تمويلا وموارد أخرى، مما يزيد من احتمالات نمو الاقتصادات. وكثيرا ما يشمل الاستثمار المباشر نقلا للتكنولوجيا، وفرصة للنفاذ إلى الأسواق، إضافة إلى منافع أخرى تعود على الاقتصاد المتلقي، وهو عادة ذو طبيعة طويلة الأجل."[1]

كما يُعرف بأنه: " قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات."[2]

ويصف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر عندما تكون نسبة ما يملكه المستثمر من اسهم رأسمال إحدى مؤسسات الاعمال 10%أو أكثر، على أن تكون تلك الملكية مرتبطة بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[3]

وينزع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقا لصيغة الدخول(Entry mode) إلى الاقتصاديات المضيفة(Host countries) وهما: الاستثمار التأسيسي أو ما يطلق عليه بـ "Greenfield investment" والثانية تتمثل في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود(Cross-border mergers and acquisitions). فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، البنايات، المصانع...كما أنها تشمل أيضا حركة رأس المال غير الملموس خاصة في الخدمات، في حين أن الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي أو اندماج رأس المال و الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دولة ما عن طريق الشركات المتعدية الجنسية من دول أخرى.[4]

والاستثمارات الأجنبية المباشرة تُعتبر أحد أهم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بالنظر إلى ما تنطوي عليه من آثار مباشرة (وغير مباشرة) على الأداء الاقتصادي للدول، كما يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين السمات الهامة للعولمة.[5] وتلك الاستثمارات تختلف عن أنواع التدفقات الرأسمالية الخاصة الأخرى كونها تستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.[6]

"وقد اعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة."[7]

إن سعي مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية نحو استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إنما هو للمنافع التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات. ومن تلك المنافع:

1.توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية؛

2.الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

3.تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات؛

4.توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط؛

5.إذكاء المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛

6.المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاد إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية؛

7.الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.[8]

وعلى عكس النظرية الكلاسيكية في الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترى بأن هذه الأخيرة هي في نظرهم مباراة من طرف واحد، يكون الفائز بنتيجتها هي الشركات المتعدية الجنسيات التي تستفيد من معظم منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليست الدول المضيفة، فإن النظرية الحديثة تقوم على افتراض أن كلا طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، أي الشركات المتعدية الجنسية والدول المضيفة، تربطها علاقة المصلحة المشتركة. فكل واحد منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مباراة ذات طابع خاص يحصل فيها كل طرف على الكثير من العوائد، إلا أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات وإستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينها.[9]

ويرى أصحاب النظرية الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1 – الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛

2 – المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

3 – خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية؛

4 – تقليل الواردات؛

5 – يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛

6 – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

7 – المساهمة في تدريب اليد العاملة المحلية؛

8 – نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها؛

9 – أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة (من 1 إلى 8).[10]

وقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1 –البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة؛

2 –البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة؛

3 –البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية؛

4 –البحث عن أصول إستراتيجيه: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية[11]

وبالنظر إلى جملة الفوائد السابقة وغيرها، تسعى مختلف الدول المضيفة إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها. ويُقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف الإقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال."[12] وتتمثل مظاهر المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. اتباع سياسات التحرر الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه؛

2. عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛

3. تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري؛

4. تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة؛

5. توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري؛

6. توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها؛

7. التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر؛

8. توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية؛

9. خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة؛

10. توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، و أن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسئولين.[13]

1 واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم:

يقوم عدة فاعلين (entities) بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: الشركات المتعدية الجنسية، الصناديق الخاصة، المنظمات الاقليمية والدولية، الحكومات والأفراد. وفي حين يصعب قياس الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تقوم بها كل من الحكومات، المنظمات الاقليمية والدولية والأفراد، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الصناديق الخاصة يُمكن قياسها على أساس المعطيات حول صفقات الاندماج والاستحواذ والتي تعتبر أغلب الاستثمارات التي تقوم بها تلك الصناديق.[14] ففي سنة 2009 على سبيل المثال، بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتلك الصناديق مجتمعة حوالي 129 مليار دولار موزعة على صناديق رؤوس الأموال السهمية الخاصة (Private equity funds) بـ 106 مليار دولار وصناديق الثروة السيادية (Sovereign wealth funds) بـ 23 مليار دولار وبهذا فهي تمثل عشر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، في حين

كانت تمثل أقل من 7% سنة 2000 و22% سنة 2007.[15] وتلعب الشركات المتعدية الجنسية الدور البارز في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فهي تمثل ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.[16]

وبلغ حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم ذروته سنة 2007 بحوالي 1970 مليار دولار. إلا أنه شهد انخفاضا حادا سنتي 2008 و2009 ليبلغ حوالي 1744 مليار دولار و1185 مليار دولار على التوالي وهذا بفعل الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم. وفي سنة 2010، شهدت التدفقات الواردة بعض الانتعاش مرتفعة عن مستوى 2009 بحوالي 58 مليار دولار مسجلة بذلك مستوى بحوالي 1243 مليار دولار.(أنظر الشكل رقم 1).وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات مسؤولا عن معظم الانخفاضات التي حدثت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمة.[17]

واستمرت الاقتصاديات المتقدمة في لعب دور أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كما يبينه الشكل رقم 1، حيث ارتفع حجم التدفقات إلى هاته الاقتصاديات من حوالي 115 مليار دولار سنة 1987 إلى حوالي 602 مليار دولار سنة 2010. إلا أن حصتها من التدفقات العالمية انخفضت في نفس الفترة من 84.05% إلى 48.4%. في حين شهدت الاقتصاديات النامية ارتفاعا كبيرا في حجم التدفقات إليها من حوالي 22 مليار دولار سنة 1987 إلى حوالي 573.5 مليار دولار سنة 2010، وشهدت حصتها من التدفقات العالمية ارتفاعا في نفس الفترة من 15.95% إلى 46.12% وهي نسبة قريبة إلى حصة الاقتصاديات المتقدمة. أما الاقتصاديات في مرحلة الانتقال فقد شهدت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها هي الأخرى ارتفاعا من 7 ملايين دولار فقط سنة 1987 إلى حوالي 68 مليار دولار سنة 2010، وارتفعت حصتها من التدفقات العالمية في نفس الفترة من 0.01% إلى 5.48%.

وبالرغم من زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية، إلا أن حقيقية الأمر أن هناك توزيعا متباينا بصورة كبيرة بين المناطق والدول التي تنتمي إلى تلك الفئة. فإفريقيا بتعدد دولها ورغم ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من 2845 مليون دولار سنة 1990 إلى 55040 مليون دولار سنة 2010، إلا أن نصيبها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها يُمثل فقط 9.6%في تلك السنة من مجموع التدفقات إلى الدول النامية. في حين أن الصين لوحدها والتي استقطبت 105735 مليون دولار سنة 2010، أي أن حصتها تبلغ 18.43% من إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية. كما أن حصة البرازيل من تلك التدفقات بلغت 8.45%في نفس السنة وهذا ما يوضحه الشكل رقم 2 أدناه.

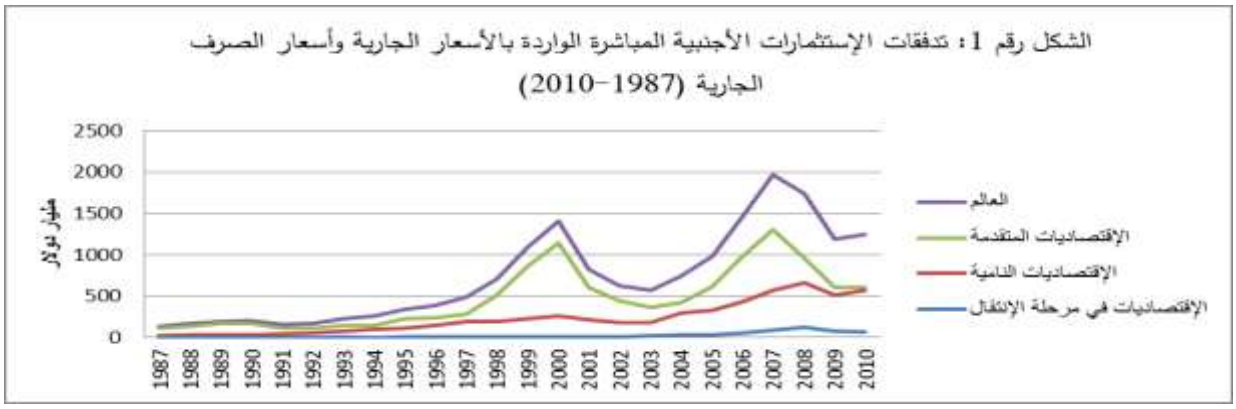

من إعداد الباحث إستنادا إلى المعطيات من :http://stats.unctad.org(2012/04/03)

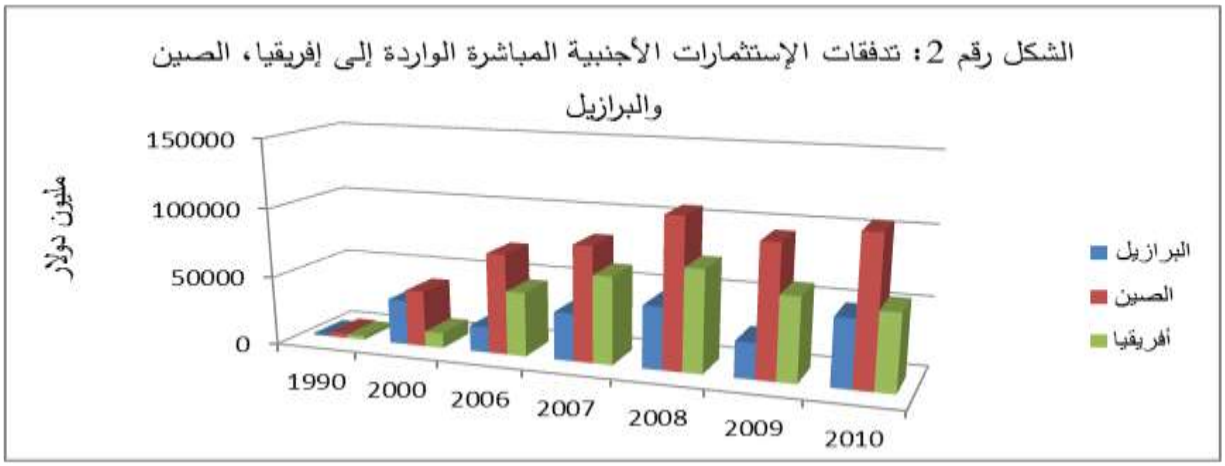

Source: Prepared by the author. Based on: UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS 2011, (http://www.unctad.org) (24/06/2012)

وإن حاولنا معرفة التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وحسب ما جاء في الشكل رقم 3 أدناه، فإن التدفقات إلى القطاع الأول عرفت انخفاضا سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 من 361 مليار دولار إلى 254 مليار دولار. وهو ما ينطبق أيضا على قطاع الخدمات الذي انخفض بدوره في نفس الفترة من 392 مليار دولار إلى 338 مليار دولار. في حين شهد القطاع الصناعي ارتفاعاً في نفس الفترة من 449 مليار دولار إلى 554 مليار دولار.

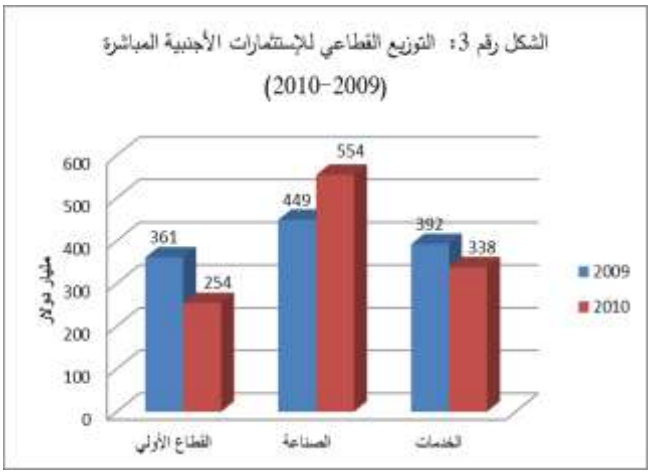

Source: UNCTAD: World investment report 2011: NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL RODUCTION AND DEVELOPMENT, United Nations, New York and Geneva, 2011, P.9. (www.unctad.org)

ولقد بلغت تدابير سياسات الاستثمار المبلغ عنها سنة 2010 في مجال تحرير وترويج الاستثمارات الأجنبية المباشرة 67,79% من مجموع الإجراءات التي بلغت 149 إجراء قامت بها 74 دولة عبر العالم، أي 101 إجراء. وكان ذلك الحال في آسيا بصورة خاصة حيث أن عدد مرتفع نسبيا من الإجراءات خففت من شروط دخول وعمل الاستثمار الأجنبي المباشر. واعتمدت حكومات في أفريقيا وآسيا معظم تدابير الترويج والتيسير. وشملت هذه التدابير على ترشيد إجراءات قبول الاستثمارات وافتتاح مناطق اقتصادية خاصة جديدة أو التوسع في المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة. وبلغت تدابير اللوائح التنظيمية والقيود المتصلة بالاستثمار 48 إجراء أي 32.2% من مجموع الإجراءات مرتفعة بـ 17 إجراء عن سنة 2009 (31 إجراء)، وهو ما يظهر تواصل صعود مثل هذه الإجراءات منذ سنة 2003 (أنظر الشكل رقم 4 أدناه). وأُتخذت التدابير التقييدية في الآونة الأخيرة بصورة رئيسية في صناعات وقطاعات قليلة، وخاصة الصناعات المرتكزة على الموارد الطبيعية والخدمات المالية. ولقد أدى تراكم التدابير التقييدية على مر السنوات الماضية وإتجاهها نحو الارتفاع وبشكل مستمر، بالإضافة إلى إتباع إجراءات أكثر صرامة للنظر في طلبات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة خطر الحمائية الاستثمارية.[18]

الشكل رقم 4: التغيرات التنظيمية (1992-2010)

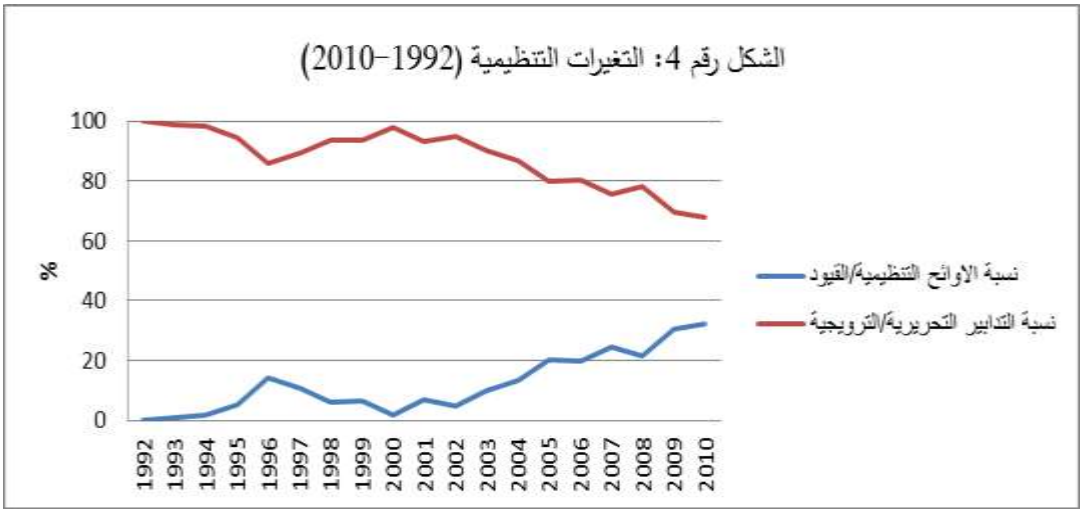

المصدر: من إعداد الباحث على أساس الجدول رقم 1 في الملحق.

2- نظرة حول مستويات التشغيل والبطالة في العالم

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية وقع قاس على مستويات التوظيف والبطالة، فمعدل البطالة في العالم ارتفع من 5.5% سنة 2007 بـ 170.7 مليون عاطل (أي قبل الأزمة) إلى 5.6% بـ 176.4 مليون عاطل و6.2% بـ 197.7 مليون عاطل سنتي الازمة 2008 و2009 على التوالي، وبلغ هذا المعدل حوالي 6% بـ 197.2 مليون عاطل سنة 2011. (أنظر الجدول رقم1 والشكل رقم 5 أدناه). وتُظهر الأرقام بوضوح التأثير الواضح والعميق للازمة الإقتصادية على البطالة. فلقد إرتفع عدد العاطلين خلال الفترة 2007-2009 بـ 27 مليون عاطل عن العمل.

الجدول رقم 1: معدلات البطالة في العالم والمناطق (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	5.5	5.6	6.2	6.1	6.0
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي	5.8	6.1	8.3	8.8	8.5
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	8.4	8.4	10.2	9.5	8.6
شرق أسيا	3.8	4.2	4.3	4.1	4.1
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	5.5	5.3	5.2	4.8	4.7
جنوب أسيا	3.8	3.7	3.9	3.9	3.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.0	6.6	7.7	7.2	7.2
الشرق الأوسط	10.3	10.4	10.1	9.9	10.2
شمال إفريقيا	10.1	9.6	9.6	9.6	10.9
إفريقيا جنوب الصحراء	8.1	8.1	8.2	8.2	8.2

Source :ILO : Tendances mondiales de l'emploi 2012 :Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Bureau international du Travail • Genève. (www.ilo.org)

*تقديرات أولية

واستمر عدد العمال في الازدياد بالرغم من التباطؤ الذي شهدته في السنوات الأخيرة. فبعد زيادة متوسطة للعمالة العالمية بـ 52 مليون عامل كل سنة خلال السنوات الأربعة الممتدة من 2004 إلى 2007، تباطأ نمو الوظائف بصورة كبيرة ليصل إلى متوسط 33 مليون خلال سنوات الأزمة ممتدة من 2008 إلى2011. ففي 2008، انخفض هذا الرقم إلى أدنى مستوى لم يُسجل من قبل: 14.2 مليون فقط (مع تقديرات منذ 1991). وفي سنة 2009، ازداد عدد العمال في العالم بـ 38.1 مليون عامل، وهي سنة شهد فيها الاقتصاد العالمي انكماشا بـ 0.7%. ورغم تعافي النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2010، الذي بلغ 5.1%، لم يزدد عدد العمالة إلا بـ 37.5 مليون فرد، وهو مستوى مازال أقل بكثير من إتجاه ما قبل الأزمة. وفي سنة 2011، تعافى نمو التوظيف نوعا ما، لكن حتى الآن، ليس هناك تسارع جديد في خلق الوظائف من أجل العودة إلى المستويات التي تم بلوغها قبل الأزمة.[19]

وكانت منطقة الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي أكبر المناطق تضرراً من الأزمة. فمعدل البطالة فيها، كما يبينه الجدول رقم 1، ارتفع من 5.8% سنة 2007 إلى 6.1% ثم 8.3% سنتي 2008 و2009 على التوالي. كماشهد المعدل السنوي لنمو التوظيف، كما يبينه الجدول رقم 2، انخفاضاً حاداً بـ 3.7 نقطة مئوية في الفترة 2007-2009 من 1.5% إلى -2.2%. وبالرغم من إعلان انتهاء حالة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو من سنة 2009[20]، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 3.1% في الاقتصاديات المتقدمة سنة 2010[21]، فإن معدل البطالة إستمر في الارتفاع في هذه السنة إلى 8.8%، مع إستمرار النمو السلبي للتوظيف بـ -0.2% مع إنخفاض طفيف في معدل البطالة بـ

0.3 نقطة مئوية سنة 2011، وإرتفاع معدل النمو السنوي للتوظيف إلى 0.8% بالرغم من أنها تبقى تقديرات أولية (أنظر الجدول رقم 1 أعلاه والجدول رقم 2 أدناه).

واحتلت منطقة وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مستويات البطالة فيها، بارتفاع بـ 1.8 نقطة مئوية في الفترة 2007-2009. ليصل إلى 10.2%. مع تراجعه في السنوات اللاحقة إلى 9.5% و8.6%في 2010 و2011 على التوالي. كما أن معدل التوظيف السنوي انخفض من 2.1% إلى -1.2%في سنتي 2007 و2009 على التوالي. مع انتعاشه إلى 1.5% و1.7%سنة 2010 و2011 على التوالي (أنظر الجدول رقم 1 أعلاه والجدول رقم 2 أدناه).

وبالنسبة للمناطق الأخرى، فلقد شهدت هي أيضا ارتفاعا في معدلات البطالة في الفترة 2007-2009، ماعدا منطقتي" جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ" و"شمال إفريقيا" اللتين شهدتا انخفاضا في معدل البطالة ، مع أن الاولى ارتفع فيها المعدل بـ 0.1 نقطة مئوية في سنة 2008 عن سنة 2007. وشهدت معدلات البطالة في هذه المناطق سنة 2010 انخفاضا مقارنة بسنة 2009، ماعدا منطقتي شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء اللتين عرفتا استقرارا في معدلات البطالة فيهما (أنظر الجدول رقم 1 أعلاه).

وبخلاف منطقة "الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي ومنطقة "وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة"، فإن جميع المناطق الأخرى شهدت معدلات سنوية موجبة للتوظيف بالرغم من تسجيل انخفاض في الفترة 2007-2009، ماعدا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط الذي ارتفع فيها المعدل بحوالي 0.1 نقطة مئوية، بالرغم من تسجيله انخفاضا حادا سنة 2008 بـ 2.2 نقطة مئوية عن سنة 2007. وشهدت هذه المناطق نسب نمو سنوية موجبة للتوظيف سنتي 2010 و2011 (أنظر الجدول رقم 2 أدناه).

الشكل رقم 5 : إجمالي البطالة في العالم (مليون شخص)

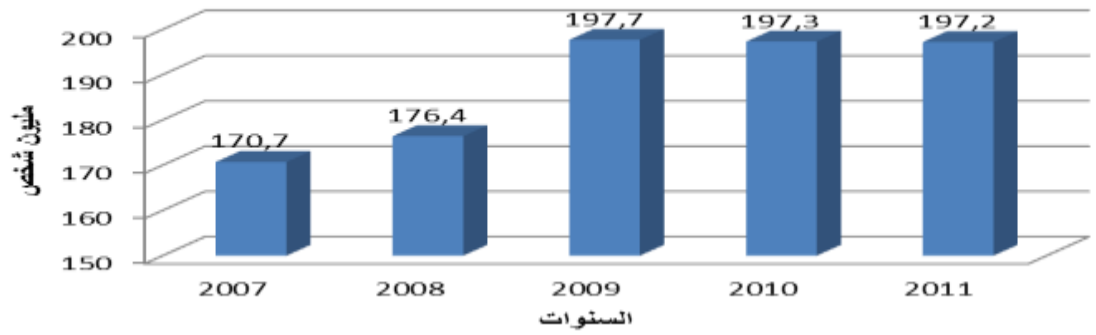

Source : Préparé par l'auteur à partir de : ILO : Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Bureau international du Travail • Genève, P.101. (www.ilo.org)

بالنسبة لأرقام سنة 2011 فهي تقديرات أولية.

الجدول رقم 2: النمو السنوي للتوظيف في العالم والمناطق (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	*2011
العالم	1,7	1,1	0,5	1,3	1,6
الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي	1,5	0,6	2,2-	0,2-	0,8
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	2,1	1,2	1,2-	1,5	1,7
شرق أسيا	1,2	0,1	0,7	0,9	0,8
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	2,4	2,0	1,7	2,2	1,8
جنوب أسيا	1,1	0,8	0,6	0,7	2,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,4	2,4	0,7	2,8	1,9
الشرق الأوسط	3,9	1,7	4,0	3,8	3,1
شمال إفريقيا	3,7	2,9	2,2	2,2	0,8
إفريقيا جنوب الصحراء	3,0	3,0	2,7	2,7	2,9

Source : Préparée par l'auteur à partir de ILO : Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Bureau international du Travail • Genève, P.103. (www.ilo.org)

بالنسبة لسنة 2011: تقديرات أولية

2 – دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل والتقليص من البطالة

لقد أدت زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة إلى زيادة العمالة في الفروع الأجنبية للشركات المتعدية الجنسية.[22]فعدد العمال في الفروع الأجنبية للشركات المتعدية الجنسية بلغ حوالي 64.5 مليون عامل في سنة 2008 على المستوى العالمي، في حين كان هذا المستوى حوالي 21.5 مليون عامل سنة 1990.(أنظر الجدول رقم3 أدناه). أي بارتفاع يُقدر بـ 43 مليون عامل. ويُقدر عدد المستخدمين (employees) في الفروع الأجنبية في الدول النامية والدول في مرحلة الانتقال 53% من جميع الفروع الأجنبية في العالم سنة 2007.[23]

الجدول رقم3: بعض مؤشرات الفروع الأجنبية للشركات المتعدية الجنسية بما فيها العمالة (1990-2008)

السنة	1990	متوسط 2005-2007	2008
مبيعات الفروع الأجنبية (مليون دولار)	5105	21293	33300
القيمة المضافة (الناتج) للفروع الأجنبية (مليون دولار)	1019	3570	6216
الأصول الكلية للفروع الأجنبية (مليون دولار)	4602	43324	64423
صادرات الفروع الأجنبية (مليون دولار)	1498	5003	6599
العمالة في الفروع الأجنبية (بالألاف)	21470	55001	64484

Source: UNCTAD: World investment report 2011: NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, data extracted from table I.5., P.24.(www.unctad.org)
For notes, see the source

ويُعتبر خلق الوظائف والتقليص من البطالة، بدون شك، أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيقها من خلال التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فقيام الشركات المتعدية الجنسية بالاستثمار في الدول المضيفة من شأنه أن يساهم بقدر ما في خلق مناصب عمل جديدة في تلك الدول وبالتالي زيادة مستويات ومعدلات التشغيل من خلال عدة قنوات سواء كانت قنوات مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنها في نفس الوقت يُمكن أن تُسهم في فقدان مناصب عمل وبالتالي زيادة مستويات ومعدلات البطالة من خلال عدد من القنوات المباشرة وغير المباشرة.

أ -الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في الرفع من مستويات التشغيل

يُمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أن تسهم في خلق مناصب عمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدة قنوات:

1 -الدخول إلى الاقتصاد المضيف تحت نمط تأسيسي(Greenfield investment): كما تناولنا سابقاً في تعريف هذا النمط من الاستثمار والذي ينطوي على خلق طاقات إنتاجية جديدة، فإن هذا النمط من الاستثمار سوف يؤدي إلى خلق مناصب عمل بطريقة مباشرة في الشركات الأجنبية المستثمرة.

2 -يُمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم والدول المضيفة.[24] وتتمثل تلك الروابط في روابط خلفية وأخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلا تكون عن طريق شراء المواد الخام و الأجزاء و المكونات والخدمات من المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي من خلالها يُمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تساهم في خلق العمالة، ولقد نمت أهمية هذه الآثار في السنوات الأخيرة عقب الاتجاه نحوى تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى، حيث أن هذه الشركات تركز على جزء أصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والمرونة، على التعاقد من الباطن الوطني والدولي، وبالتالي فإن العمالة كذلك يتم توريدها (externalized) تدريجيا. أما الروابط الأمامية، مثل الروابط بين الشركات المتعدية الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الروابط الخلفية.[25]

3 -خلق مناصب العمل، بشكل غير مباشر، عن طريق الإضافة إلى الناتج والمدخول، وبالتالي مزيد من الاستثمارات.[26]

4 -يُمكن للشركات المتعدية الجنسية، من خلال استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل المساهمة أكثر في زيادة مستويات التشغيل في الاقتصاديات المضيفة منه من إستخدام أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال.

5 -كما أن توجه الشركات المتعدية الجنسية نحو الاستثمار في الدول المضيفة من أجل التصدير سوف ينتج عنه طلب لليد العاملة للقيام بالعملية الإنتاجية. ومما يُنجح من هذه العملية أكثر وبالتالي زيادة حجم التشغيل هو ما إذا كانت تلك الشركات تتحكم بنسبة هامة في السوق الدولي لما تنتجه في الدول المضيفة وبالتالي ضمان استمرار العملية الإنتاجية وتوسعها وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

6 -يُمكن للدول المضيفة من خلال حصائل الضرائب التي تُحصلها من الشركات المتعدية الجنسية المستثمرة فيها من التوسع في التشغيل في المرافق العامة ومن زيادة حجم الاستثمار في البنية التحتية وربما إقامة وحدات إنتاجية وخدمية وهو ما يُسهم في زيادة حجم التشغيل والتقليص من البطالة.

ب – الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة

من ناحية أخرى، يُمكن للشركات الأجنبية، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أن تتسبب في فقدان مناصب العمل وزيادة البطالة من خلال عدد من القنوات:

1. الدخول إلى الاقتصاد المضيف عن طريق الاندماج والاستحواذ حيث يُمكن، من ناحية، أن يؤدي هذا إلى تخلص معتبر من قوة العمل في الشركات المستحوذ عليها عندما يُعاد هيكلة نشاطاتها تماشيا مع الأهداف التي تقوم عليها الإندماجات و الإستحواذات.[27] فعملية الاستحواذ تنطوي كذلك على تحويل مسؤولية الموظفين الموجودين والذين يُمكن تسريحهم من طرف المالك الجديد بعد ذلك. ومن المحتمل أن يكون سبب تلك التسريحات عائدا إلى ثلاثة أسباب رئيسية: الترشيد والقضاء على التكرار (Duplication)، تعزيز الكفاءة (خاصة في المؤسسات المخوصصة) وتخفيض الطاقة الفائضة.[28] (أنظر الجدول رقم4 أدناه حول بعض الأمثلة).

الجدول رقم 4: تسريح العمالة في بعض صفقات الاندماج والاستحواذ

صفقة الاندماج والاستحواذ	الصناعة	سنة الصفقات	عدد مناصب العمل المفقودة
Astra-Zeneca	المستحضرات الصيدلانية	1998	6000
BMW-Rover	السيارات	1994	*3000
British Petroleum-Amoco	البترول	1998	6000
Hoechst-Rhône-Poulenc	المستحضرات الصيدلانية	1998	10000

Source: UNCTAD: World investment report1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development table, Extracted from table III.20, P.103.(www.unctad.org)

***مخطط لها في 1999.**

"من ناحية أخرى فان عمليات الاندماج والاستحواذ من شانها أن تشكل تهديدا للشركات المحلية في حالة ضعف القدرات التنافسية لتلك الشركات مما يؤدي بدوره إما إلى إعادة هيكلة تلك الشركات وما من المحتمل، أن ينجر عنه من تسريح جزئي للعمال، أو القيام بإشهار الإفلاس والإغلاق النهائي والتسريح الكلي للعمال."[29]

وظاهرة اندماج الشركات والمصارف تشكل واحدة من أبرز سمات عولمة الاقتصاد، وظاهرة الاندماج والابتلاع هي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظروف الرأسمالية المعاصرة، وجرى استخدام هذه الطريقة في السنوات الأخيرة في تعزيز القدرات التنافسية للصناعة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى في البعض من الدول النامية.[30]ورغم أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرات التنافسية للشركات الكبيرة من جهة، إلا أنها تفضي إلى تدمير فرص العمل والإلغاء المنهجي لليد العاملة من جهة أخرى.[31]

2. الدفع بالشركات المنافسة المحلية إلى التخلص من الموظفين إما عن طريق تخفيض إنتاج الشركات المحلية بسبب تناقص حصتهم في السوق أو بسبب جهود الشركات المحلية لزيادة الكفاءة والتنافس عن طريق التقليص من قوة العمل لديهم.[32]

3. التوسع في استخدام فنون الإنتاج كثيفة التكنولوجيا وهو ما يُقلل من الطلب على الأيدي العاملة، خاصة غير الماهرة، لكنه في نفس الوقت يؤدي ربما إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الماهرة العاملة على التكنولوجيات المتقدمة التي تستخدمها الشركات الأجنبية.

ويختلف أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة حسب المنطقة وحسب الصناعة. فبصفة عامة، مناصب العمل التي يتم خلقها عن طريق مبلغ معطى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أكبر في الاقتصاديات النامية والانتقالية منها في الدول المتطورة، كما أنها أكبر في قطاع التصنيع منه في القطاعات الأخرى.[33] ويُعتبر خلق مناصب العمل في القطاع الأولي، بما فيه صناعة التعدين والبترول (mining and oilindustry)، هو الأصغر.[34]ومناصب العمل التي يتم خلقها من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات، إذا ما قيست بالدولارات المستثمرة هي أقل منها في قطاع التصنيع، إضافة إلى أن العمالة في الفروع الأجنبية في مجال الخدمات تتميز بكونها أكثر تدريبا وأحسن أجرا من تلك التي تعمل في قطاع التصنيع. ومرة أخرى، تنشأ هذه الاختلافات في المقام الأول بسبب الطبيعة القائمة بذاتها لمعظم الفروع الأجنبية في مجال الخدمات وعدم قدرة الشركات المتعدية الجنسية على فصل النشاطات الكثيفة العمل والقيام بها في الدول التي تتميز بتكاليف أدنى للعمالة. إلا أنه مع زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات الموجهة للتصدير، فإن احتمالات خلق فرص عمل تتزايد. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات يُمكن أن تسبب في إنشاء مناصب العمل بطريقة غير مباشرة من خلال دعم الإنتاج في الصناعات العاملة أعلى وأسفل سلاسل الإنتاج مما يسمح بخلق فرص عمل في تلك الصناعات.[35]

إضافة إلى ذلك، تلعب عمليات تدويل نشاطات البحوث والتطوير دورا في خلق مناصب العمل في الدول المضيفة. فالشركات المتعدية الجنسية عن طريق إنشاء وحدات للبحوث والتطوير في الدول المضيفة يُمكن أن تؤثر على مستويات التشغيل من خلال قناتين رئيسيتين:

التوظيف المباشر في وحداتها للبحوث والتطوير: يمكن أن تسهم إقامة وحدات للبحوث والتطوير من طرف الشركات العالمية في الدول المُضيفة في توظيف يد عاملة خاصة المؤهلة منها. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة "موتورلا" توظف 1300 شخص في 15 مركزا للبحوث والتطوير التي تملكها في الصين. وكذا الحال أيضا مع شركة نوكيا التي توظف800 شخص في 5 مراكز وشركة "ايركسون" التي توظف 700 شخص في 9 مراكز (انظر الجدول رقم-5- أدناه)

الجدول رقم 5: عدد مراكز البحوث والتطوير لبعض الشركات العالمية في الاتصالات المتنقلة (Mobile Telecommunication) وعدد الموظفين في الصين (2004)

الشركة	عدد مراكز البحث والتطوير	عدد الموظفين في البحث والتطوير
موتورلا(Motorola)	15	1300
نوكيا (Nokia)	5	800
ايريكسون(Ericsson)	9	700

Source: UNCTAD: World Investment Report 2005, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, United Nations, New York and Geneva, 2005., extracted from Box table VI.8.1,P.196. (www.unctad.org)

هجرة الأدمغة العكسية: في بعض الدول النامية، كان لظهور فرص عمل جديدة في الفروع الأجنبية (والشركات المحلية التي تؤدي أعمال تعاقدية في ميدان البحوث والتطوير لصالح الشركات المتعدية الجنسية) إسهام في "الهجرة العكسية للأدمغة". فالكثير من العلماء، المهندسين والمنظمين (Entrepreneurs) والذين انتقلوا إلى الخارج للعمل في الجامعات، مؤسسات البحوث والتطوير ومخابر الشركات المتعدية الجنسية يعودون إلى أوطانهم في مثل تلك الدول مثل الصين والهند.[36]فلقد عانت الدول النامية من هجرة اليد العاملة الكفوؤة إلى الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة تسعى إلى تفريغ الدول النامية من إطاراتها وكفاءاتها العلمية مستغلة في ذلك افتقار تلك الدول للإمكانيات اللازمة للبحث العلمي وعدم قدرتها على الاهتمام بهذا البحث وبالتالي عدم الاهتمام بالموارد البشرية المؤهلة. وهنا تكمن أهمية تدويل نشاطات البحوث والتطوير من خلال:

- دفع الكفاءات العلمية إلى العودة إلى أوطانها؛
- الحد من هجرة الكفاءات العلمية الجديدة.

خاتمة:

لا يُمكن الاختلاف حول أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول المضيفة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تفتقر إلى رؤوس الأموال على المستوى المحلي للقيام بالعمليات الاستثمارية، خاصة الصناعية منها، وهو ما ينعكس من دون شك على مستويات التشغيل التي تعرف شحا في مثل هذه الظروف وارتفاعا في مستويات البطالة، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم بشكل هام، من خلال عدة قنوات في زيادة مستويات التشغيل في الدول المضيفة، كما أنها تسهم في إلغاء الوظائف وزيادة مستويات البطالة من خلال عدد من القنوات الأخرى. ويُعتبر حجم التشغيل الصافي لتلك الإستثمارات مؤشرا على نوع الانعكاس (إيجابيا كان أو سلبيا) لتلك الاستثمارات على حجم التشغيل والبطالة في الدولة المضيفة.

إن واقع الدول النامية يوحي من دون شك بزيادة صافية في مستويات التشغيل فيها بالنظر إلى شح الاستثمارات المحلية وضعف بنيتها الصناعية. فالدول المضيفة، وخاصة النامية، ومنها الجزائر، يُمكنها الاستفادة أكثر من منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من خلال توفير مناخ استثماري ملائم سياسيا و اقتصاديا للمنافسة على استقطاب مثل تلك الاستثمارات. كما عليها أن ترفع من جودة التعليم والتكوين بالنظر إلى احتياجات المستثمرين الأجانب لليد العاملة المؤهلة للعمل على

التكنولوجيات المتقدمة التي تستخدمها، ذلك أن مستويات البطالة في هذه الدول تشهد ارتفاعاً كبيرا نتيجة ضعف البنية الإنتاجية فيها وقلة الاستثمارات المحلية. كما أن أغلب أو كل الدول النامية تعتمد في مداخيلها على عوائد تصدير مادة أولية أو منتج أو عدد قليل جداً من المواد أو المنتجات. كما هو الحال في الجزائر التي تعتمد في تمويل حاجياتها على عائدات المحروقات. وبالرغم من الحاجة الملحة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقيام بعمليات الاستثمار وبالتالي الرفع من مستويات التشغيل والتقليص من البطالة، فهذا لا يعني عدم الاهتمام بالاستثمارات المحلية والتي تُعتبر الأكثر ضماناً واستقراراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يبقى احتمال خروجها إلى الدول الأخرى وارداً في ظل البحث الدائم عن ما يعظم أرباحها. ومن هنا، على الدول المضيفة أن تراعي أهمية الاستثمارات المحلية، خاصة الخاصة منها و أن توفر لها جميع سبل النجاح.

الملاحق:

الجدول رقم 1: التغييرات التنظيمية الوطنية 1992-2010

السنة	عدد الدول التي أحدثت تغيرات	عدد ونسبة التغييرات التنظيمية				
		الكلية	تدابير تحريرية/ترويجية	النسبة (%)	لوائح تنظيمية/قيود	النسبة (%)
1992	43	77	77	100	0	0
1993	56	100	99	99	1	1
1994	49	110	108	98,18	2	1,82
1995	63	112	106	94,64	6	5,36
1996	66	114	98	85,96	16	14
1997	76	150	134	89,33	16	10,7
1998	60	145	136	93,79	9	6,21
1999	65	139	130	93,53	9	6,47
2000	70	150	147	98	3	2
2001	71	207	193	93,24	14	6,76
2002	72	246	234	95,12	12	4,88
2003	82	242	218	90,08	24	9,92
2004	103	270	234	86,67	36	13,3
2005	92	203	162	79,8	41	20,2
2006	91	177	142	80,23	35	19,8
2007	58	98	74	75,51	24	24,5
2008	54	106	83	78,3	23	21,7
2009	50	102	71	69,61	31	30,4
2010	74	149	101	67,79	48	32,2

Source: UNCTAD: World investment report 2010: Investing in a Low-Carbon Economy, United Nations, New York and Geneva, 2010, table III.1, P.77. (www.unctad.org)

معطيات سنة 2010 من:

UNCTAD: World investment report 2011: NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, table III.1, P.94 (www.unctad.org)

قام الباحث بحساب النسب المئوية.

الهوامش

1-صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد 3، سبتمبر 2011، ص 57.

2-أ.حسان خضر: الاستثمار الاجنبي المباشر – تعاريف وقضايا- ، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 33، ص 3.

3- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

4-UNCTAD: Word investment report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, United Nations , New York and Geneva, 2006, P.15. (www.unctad.org)

5-ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2009/2008، جامعة أم البواقي، ص 62.

6- حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-، مرجع سبق ذكره، ص 10.

7- نفس المرجع السابق، ص 3.

8- نفس المرجع السابق، ص 11.

9-د.عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 11-12.

10-نفس المرجع السابق، ص ص 12-13.

11-حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-، مرجع سبق ذكره، ص 6.

12-مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، ص 15.

13-د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 92-93

14- UNCTAD: World investment report 2010: Investing in a Low-Carbon Economy, United Nations, New York and Geneva, 2010, PP.11-12. (www.unctad.org)

15-Ibid., P.12.

16-ضياء مجيد الموسوي : العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،2007، ص 62.

17-عرض عام لتقرير الاستثمار العالمي 2011، ص 5. (www.unctad.org)

18-نفس المرجع السابق، ص ص 19-20.بالإضافة إلى الجدول رقم 1 في الملحق.

19- ILO : Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Bureau international du Travail • Genève, PP.39-40. (www.ilo.org)

20-ماي شي داو وبراكاش لونغاي: مأساة البطالة،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2010، ص 22.

21- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011، معلومة مستخرجة من الجدول أ-1، ص 178.

22-UNCTAD: World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and development, United Nations, New York and Geneva 2007, P.10.(www.unctad.org)

23-UNCTAD: World investment report 2010, op.cit., P.28,(in Endnotes).

24-UNCTAD: World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. New York: United Nations, P.192. (www.unctad.org)

25-Idem.,

26- UNCTAD: World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, New York and Geneva, 1999, P. 261.(www.unctad.org)

27-Idem.,

28-UNCTAD: World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development, United Nations, New York and Geneva 2000, P.180.(www.unctad.org)

29-ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 204.

30-محمد دياب : عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، العدد 494، جانفي 2000.

31- نفس المرجع السابق.

32- UNCTAD: World Investment Report 1999, op.cit., P.261.
33- UNCTAD: World investment report 2007, op.cit. P.11.
34-Idem.,

35-عرض عام لتقرير الإستثمار العالمي 2004، ص 27. (www.unctad.org)

36-UNCTAD: World Investment Report 2005, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, United Nations, New York and Geneva, 2005, P.185. (www.unctad.org)